

# حق المواطنة في الهند: صراع داخلي بارتدادات خارجية

## ماذا ستفعل دول الخليج إذا لفظت الهند مسلميها



القوميون الهندوس: الدول الإسلامية أولى باستقبال المسلمين

فلوقت طويل، حاول حزب بهاراتيا جاناتا وضع الشريعة الهنود في موضع سياسي، لتكون قوة موازية للهنود المسلمين السنة.

مع ذلك، يقول الخبراء إنه لن يكون من السهل على إيران استغلال الوضع واللعب في الملعب الهندي كما هو الحال مع شعبة الشرق الأوسط أو في نيجيريا.

**أي توتر يصيب النسيج الاجتماعي الهندي سيكون له أثر في التماسك المجتمعي بين الهنود الموجدون في دول الخليج**

يحذر الخبراء من أن السياسات الهندية ضد المسلمين تعمل على تاجيد مشاعر المتشددين وتقدم فرصة للتجمعات المنطرفة في الهند وباكستان والمنطقة.

وكتب طارق فتاح، الصحافي الهندي الكندي قائلًا "وإذا أردنا مشاهدة الهند من خلال عدسة وسائل التواصل الاجتماعي والبيانات التي أدلت بها النخب الحضرية من الطبقة الوسطى في اليسار، فإن البلاد تواجه حالة من الفوضى قد تقضي إلى كارثة... سيجد الإسلاميون المتشددون فيها ذريعة".

النقطة الأخرى التي بلغت إليها كامات الاهتمام، ويمكن أن تمس دول الخليج بشكل مباشر، هي قضية الهنود المهاجرين؛ حيث يقول "تنتظر الهنود المسلمين هوة سحيقة وهلاك حتمي، لأن وجود خطر احتمالية عدم تمتعهم بالجنسية وحرمانهم من حقوقهم وترحيلهم يحيط بهم من كل مكان، وهو الأمر الذي سيمنح صدهاء ليصل إلى دول الجوار مباشرة".

تستضيف دول مجلس التعاون الخليجي 7 ملايين هندي، يمثلون أكثر من 60 بالمئة من المغتربين هناك. ومن بين هذا المجتمع، توجد نسبة كبيرة من الهنود المسلمين.

وطبيعة الحال، إن أي توتر يصيب النسيج الاجتماعي الهندي سيكون له أثر في التماسك المجتمعي بين الهنود الموجدون في دول الخليج، وهنا يتساءل كامات "ماذا ستفعل دول الخليج إذا وجدت نفسها فجأة تستضيف عددا هائلا من الهنود المهمشين والبدون".

تتميز دبلوماسية الهند في منطقة الشرق الأوسط بروابط دبلوماسية متينة مع السعودية وإسرائيل وإيران، التي يأتي اسمها أيضا على قائمة المتأثرين بتطورات الوضع الداخلي في الهند. ويتحدث دانيانيش كامات، في تحليله، عن هذه التأثيرات مشيرًا إلى أن القادة الإيرانيين قد يجدون صعوبة بالغة في تجاهل الأحداث الجارية في الهند.

يركز دانيانيش كامات، في تحليله، على علاقات الهند بدول الشرق الأوسط، وبشكل خاص دول الخليج، التي تستقبل عددا لاقتنا من المهاجرين الهنود.

ويرى الباحث، الذي يسدي مشورات للحكومات بشأن السياسات الاستراتيجية، في الصراع السياسي القائم في الهند يجب أن يخير اهتمام الخارج أيضا، وخاصة الشرق الأوسط.

ويقول كامات إن "الحكومات المتعاقبة في الهند استطاعت أن تحقق ما تطمح إليه بلدان أخرى من الحفاظ على علاقات طيبة مع جميع بلدان المنطقة في الشرق الأوسط، ولكن سرعان ما استنفدت تلك العلاقات الودية وتخلت"، لافتا إلى أن هذا الوضع أمام مفترق طرق إما تجاهل هذه الأزمة المتصاعدة، وإما انتقادها ضمن سياق مواجهة استهداف المسلمين في ميانمار والصين والهند، ضمن سياسة قد تعد تدخلا في شؤون داخلية للهند.

ويشير جيمس دورسي، الباحث في السياسات الدولية بجامعة تانينج في سنغافورة، إلى أن الوقوف في وجه المعتدين على حقوق الأقليات المسلمة المهذبة يعد اختيارا أساسيا لدول مثل السعودية والإمارات التي تبذل جهودا عالمية لتعزيز التسامح وتناصر القضايا التي تهم ما يزيد على مليار ونصف مليار مسلم في مختلف أنحاء العالم.

ومقره في نيويورك، إن "سمعة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي العالمية تطلخت"، لافتا إلى أن قانون الجنسية المثير للجدل يلخص الاتجاه الحاد الذي قرر اعتماده في ولايته الثانية، والذي يتماشى مع الأهداف الأيديولوجية الهندوسية التي وضعها حزب بهاراتيا جاناتا، والتي تتعارض مع الأسس العلمانية للهند.

ويضيف غوبتا "فاز سودي بولاية ثانية لرئاسة الوزراء، لكنه هدم مصداقيته وقلص من قاعدة دعميه بتهديد هوية الهند العلمانية والديمقراطية".

تماشى تضخم نزعة الهندوس المتطرفين في الهند مع الاتجاه العالمي المتمثل في صعود الشعبوية اليمينية المتشددة، لكن الخبراء يحذرون من أن الأمر أكثر خطورة في الهند من حيث تركيبة المجتمع، كما من حيث الموقع الجغرافي، وخصوصية العلاقة بين الهند وجيرانها.

ويشير على ذلك دانيانيش كامات، خبير في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، قائلا في تحليل نشره موقع syndicationbureau، "إنها مسألة وقت فقط، قبل أن تتور الأمواج العاتية الناجمة عن السياسة الداخلية للهند عبر بحر العرب، بل إنها مسألة غير مسبوقة وتبعث على القلق، وربما تتغلغل إلى العلاقات الهندية بالشرق الأوسط وتؤثر فيها سلبا".

تواصل الاحتجاجات في الهند منذ ديسمبر 2011 منددة بقانون الجنسية الذي يمنح حقوق المواطنة الهندية للشيخ والهندوس والزرادشتيين القادمين من الدول المجاورة، ويستثنى منها المسلمون، في خطوة تتجاوز تداعياتها الشأن الداخلي ليكون لها تأثير على دول الجوار والدول الإسلامية، التي يرى القوميون الهندوس أنها أولى باستقبال اللاجئين المسلمين.

نوددهي - يعيش الشارع الهندي على وقع مظاهرات حاشدة بدأت منذ إقرار البرلمان في 11 ديسمبر 2019 قانون يقضي بمنح الجنسية الهندية للاجئين من دول مجاورة مختلفة، لكنه يستثنى المسلمين. وحاول رئيس الوزراء الهندوسي ناريندرا مودي طمأنة المتظاهرين وتهذبة المنتقدين لهذا القانون، الذي يحول الهند إلى دولة عصرية بامتياز، بتبريرات زادت غضب الشارع من التحولات الطارئة في المجتمع والسياسة.

قد يبدو هذا الجدل، في ظاهره، شائنا داخليا، لكن بمراجعة التصريحات وحجج الحكومة الهندية في تبرير ما اعتبر تمييزا ضد المسلمين، الذين يشكلون أكبر أقلية في البلاد و14 في المئة من سكانها، يتبين أن لهذه الخطوات تداعيات أثارها لن تظل فقط الهند، ثالث أكبر دولة من حيث عدد المسلمين في العالم، بل ستجد لها صدى في علاقات الهند بالدول المسلمة، وسيكون لها تأثير على دول إقليمية تستقبل عددا لاقتنا من الهنود، ومنهم المسلمون، على غرار دول الخليج العربي.

وكانت الحكومة الهندية قالت في ردها على الانتقادات إن السبب وراء عدم إدراج المسلمين ضمن الفئات المذكورة في القانون هو قدرتهم على اللجوء إلى الدول الإسلامية في مختلف أنحاء ولاية غوجارات، فيجاي وبيجاني بقوله "للمسلمين 150 دولة يمكنهم العيش فيها، لكن بالنسبة للهندوس هناك دولة واحدة فقط، وهي الهند".

وفي تصريح آخر لا يقل عنصرية، قال يوغي أديتياناث، الوزير الأول في ولاية أوتار براديش، في تعليقه

على الاحتجاجات المنسدة بقانون الجنسية، هؤلاء "الإرهابيون" يجب "إطعامهم الرصاص وليس البرياهي"، مضيفا أن "الاحتجاجات التي تحدث في أماكن مختلفة في



انويهاف غوبتا، المدير المساعد لمعهد سياسة مجتمع آسيا، ويقول

# الجنود الأتراك يدفعون ثمن مآرب أردوغان الاستعمارية

الذي سيصدقهما؟ إنه أردوغان الذي سيصدقهما، على الأقل في الظاهر، ثمنا لاحتفاظه بعلاقات جيدة مع بوتين. وبعد ذلك، ربما يعلن أنه بناء على تأكيدات من بوتين، يمكن للقوات التركية الآن أن تغادر إلبل وتعاود الانتشار في شمال شرق سوريا لمواجهة من يصنفهم بالإرهابيين الأكراد. على الرغم من ذلك، وسواء كان رد الفعل متوقعا أم غير متوقع، فإن بوتين هو الذي سيحدد طريقة التجاوب مع الأمر وليس أردوغان. إن السياسة الخارجية التي يتبناها أردوغان، والتي تتمثل في "الصراع في الداخل، والصراع في العالم"، وانتشار قواته في الخارج على عدة جبهات في مهبط الخطر تبدو يوما بعد يوم بمثابة خوض مغامرة عالية التكلفة دون ظهور أي تحسن على أمن تركيا القومي ودون أي فوائد تعود على مواطنيها.

من المرجح أن ينجو أردوغان سياسيا من هذا الهجوم الذي لم ينج منه العسكريون الأتراك مع الأسف، ولكن إذا تعرض الجنود الأتراك للمزيد من الهجمات وقتل منهم كثيرون آخرون، فلربما يبدأ المواطنون الأتراك في التساؤل عن الثمن الذي يضطرون إلى دفعه من دماهم في سبيل مآرب أردوغان الاستعمارية.

من اللاجئين السوريين عليها، ووصف الأوروبيين بانهم عنصرين وكارهون للإسلام، وأخذ يتقرب من روسيا، وهدد بإقراص البلد العضو في الاتحاد الأوروبي بشأن التخليق عن الهيدروكربونات، وأبدى ازدياداً لقيادة الاتحاد الأوروبي. بيد أن بوتين قد يقدم يد العون لصديقه العزيز أردوغان، ولكن مقابل أي ثمن؟ من الصعب تقدير حجم ما قد تتمخض عنه تلك المساعدة من زيادة في الاعتماد على روسيا وتكلفة ذلك، ولكن بوتين قد يكون على استعداد لكبح قوات الأسد -بشكل مؤقت- مقابل تعزيز النفوذ الروسي في تركيا.

ولربما يتجسد ذلك في قبول تركيا للعمليات الروسية الرسمية للاستيلاء على أراض في جورجيا أو أوكرانيا، مثلما حدث في الضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم، أو ربما انسحاب القوات التركية من ليبيا. النقطة الأهم هي أن بوتين هو الذي سيحدد طبيعة وتوقيت أي رد إيجابي على طلبات أردوغان بشأن منع الأسد من شن هجمات قد تؤثر على القوات التركية. وبالطبع قد يرى بوتين والأسد أن الرسالة قد وصلت، ويزعمان أن مقتل الجنود الأتراك لم يكن مقصودا بالمرء ولا مرغوبا فيه، ولكن من ذا

في مصطلحه الفضلى فحسب. فليس لأردوغان أي تأثير يذكر على بوتين. واقتصاد تركيا يعتمد بشكل متزايد على الهيدروكربونات الروسية. كذلك قطاعها السياحي يعتمد كثيرا على السياح الروس، الأمر الذي أثبتته بوتين في السابق.

**السياسة الخارجية التي يتبناها أردوغان تبدو يوما بعد يوم مغامرة عالية التكلفة دون ظهور أي تحسن لأمن تركيا القومي ودون أي فوائد تعود على مواطنيها**

من المنتظر أن يحجم الاتحاد الأوروبي عن الإشارة إلى أن أردوغان وضع نفسه في هذا الموقف، غير أن ذلك لا يعني أنه سيقدم المساعدة. فقليل من زعماء الاتحاد الأوروبي سيهتمون بالتواصل دبلوماسيا مع بوتين نيابة عن رجل هدد أوروبا بإطلاق تدفق هائل

لتركيًا-حتفهم بأعداد كبيرة دون أن يظهر أي تحسن ملموس على الأمن القومي التركي. ما من شك أن أردوغان يعلم ذلك، ولكنه وضع نفسه في مأزق شديد. فالأسد يرغب في تأكيد سيطرته وسيادته على جميع أنحاء سوريا، والروس مستمرون في دعمه لتحقيق هذا الهدف في نهاية المطاف. وتلك الجهود ستستمر على الأرجح بصرف النظر عن وجود الجنود الأتراك المتكثريين في إلبل الخاضعة لسيطرة مقاتلي المعارضة المسلحة.

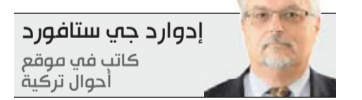
إن الدعم الروسي لجهود الأسد الرامية لتخليص إلبل من مقاتلي المعارضة لن يضعف في واقع الأمر، وهو ما يمنح الأسد حرية مطلقة في مهاجمة أي قوات مناوئة له. فالرئيس الروسي لن يتخلى عن الأسد الآن بعدما استثمر الكثير هناك. ولكن علينا ألا نغفل أنه لم يدفع ثمنا باهظا من الدماء الروسية. كما أن مزاج الناخبين يشغل حيزا أقل بكثير من تفكير واهتمام بوتين عن أردوغان.

ومن ثم، يجب على أردوغان أن يبحث بوتين على منع الأسد من مهاجمة المواقع التي تنتشر فيها القوات التركية. وقرار بوتين في هذا الشأن لا يعتمد إلا على ما يراه الرئيس الروسي يصب

شديدة، يتعين على القادة السياسيين أن يحافظوا على تأييد مواطنيهم في الانتخابات. فلقد رأينا كيف إن الناخبين يمكن أن يكونوا مقتنعين بالاستمرار في دعمهم للقادة بصفة عامة حتى وإن لم تعجبهم بعض السياسات، ولكن لكل قاعدة حالات شاذة، وموت الإحباء في أراض أجنبية هو الاستثناء من هذه القاعدة، فالآباء سيرفضون أي زعيم لا يوضح لهم ضرورة التضحية بأبنائهم. يجب على الزعماء المنتخبين أن يقنعوا ناخبهم بأن العمليات التي تجري في الخارج تستحق التضحيات التي يبذلها العسكريون، ولاسيما إذا كان هؤلاء العسكريون يضحون بأرواحهم في سبيل حمية الوطن.

صحيح أن مواجهة التمرد المسلح الذي يشنه حزب العمال الكردستاني داخل تركيا تحظى بدعم واسع، إلا أن معظم الأتراك على اقتناع بأن التضحية بالدماء والأموال في هذا الصدد أمر ضروري للحفاظ على الأمن القومي للبلاد.

أما وقف تدفق اللاجئين السوريين أو حماية العرب السوريين من انتقام الأسد فلا يحظىان بنفس القدر من الدعم، وأي دعم لهما سيستبد إذا لقي الجنود الأتراك -وليوسا المقاتلين العرب الموالين



إدوارد جي ستافورد كاتب في موقع أحوال تركية

يسلط مقتل عدد من أفراد من الجيش التركي في سوريا الضوء على ثمن تدخل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الحرب الأهلية التي تدور رحاها في البلد المجاور. بغض النظر عن مدى صحة ادعائه بأن تركيا ردت على القوات السورية وكبتها خمسة أضعاف هذه الخسائر، فإن مقتل جنود أترك على أرض أجنبية سيريد من الأسئلة حول ماهية المصالح الوطنية المعرضة للخطر في إلبل، آخر المحافظات التي تخضع لسيطرة مقاتلي المعارضة المسلحة في سوريا. الأهم من ذلك بالنسبة إلى تركيا أنه يتحتم على أردوغان الآن أن يناشد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تحجيم الرئيس السوري بشار الأسد. فالبلد عن ذلك، وهو إرسال المزيد من القوات التركية إلى إلبل، لن يزيد إلا من احتمالية عودة المزيد من الجنود في نعوش ملفوفة بالعلم إلى تركيا ومن ثم يعترض الحزن قلوب أسرهم المكومة. في البعراقاطبات الناجمة، التي تظل تركيا واحدة منها ولكنها مشوبة بعبوب